محاور التوتر في العلاقات اليابانية الصينية واحتواء الموقف

21-4-2005

ولذلك يؤكد العديد من المراقبين السياسيين أن التوتر السياسي المتزايد يثير قلقا وعدم ارتياح في العديد من دوائر رجال الأعمال اليابانية، نظرا لأن هذا التوتر ينعكس بدوره علي فرص نمو الشركات اليابانية العاملة في السوق الصينية، ولكن في نفس الوقت يبدو أن العامل الاقتصادي هو الذي سيجمع الطرفين من جديد ويبدد التوتر في العلاقات الثنائية أو يؤخّر حسمها على الأقل.

بقلم علي حسين باكير

شهدت العلاقات اليابانية- الصينية خلال الأسبوعين الماضيين توترا شديدا اندلعت معه مظاهرات حاشدة في الصين أحرقت العلم الياباني وندّدت باليابان وسياساتها العدوانية، في حين طالبت الحكومة اليابانية على إثر ذلك الصين بتقديم اعتذار والتعويض عمّا لحق بالقنصلية اليابانية في شنغهاي من ضرر جراء تلك المظاهرات.

تجدر الإشارة إلى أن عوامل التوتر في العلاقات اليابانية الصينية قائمة دائما، ومن هذا المنطلق نحاول في هذا التقرير رصد محاور التوتر في العلاقة بين البلدين والدور المفترض لليابان لمحاصرة التنين الصيني.

* المحور التاريخي:

من المعروف أنّ اليابان كانت قوّة استعمارية احتلّت مناطق واسعة من دول شرق آسيا وارتكبت العديد من المجازر بحق أهل تلك المناطق خاصة إبان الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي مازال يشكّل عقدة لدى حكومات وشعوب تلك الدول لاسيما الصين والكوريتين، خاصة أن تلك الدول تعتبر أنّ حكومة "كيوزومي" التي توصف بأنّها قومية متشددة -والتي دأبت على زيارة معبد "ياسوكوني" كتمجيد لضحايا الحرب العالمية الثانية بمن فيهم الذين أدينوا بأعمالهم الإجرامية في المناطق التي استعمروها-، مستفزة وأحد مصادر التوتر. وفي هذا الإطار صدر في اليابان سلسلة من كتب التاريخ الإعدادية، الأمر الذي كان بمثابة القشّة التي قسمت ظهر البعير في العلاقات الصينية اليابانية، ممّا أثار غضب الشارع الصيني ومعه الكوري أيضا على اعتبار أن كتاب التاريخ هذا وصف المذابح التي ارتكبها اليابانيون في الفترة الممتدة بين كانون أول 1937 وآذار 1938 والتي أدّت إلى مقتل ما بين 5 ألف و3 ألف صيني بأنّها مجرّد "حدث" وأن الاستعمار الياباني لشبه الجزيرة الكورية قد ساهم في تحديثها، وهو الأمر الذي أثار سخط الكوريتين أيضا مطالبين اليابان بعدم طمس الحقائق التاريخية والاعتراف بما سببه من أسى لشعوب تلك المنطقة والاعتذار التعويض لهم، وقد احتجّت الصين لدى حكومة اليابان على هذا الأمر أيضا.

* المحور الجغرافي:

لا شكّ أن اليابان تعتبر عملاقا اقتصاديا على الصعيد الدولي، لكن بغض النظر عن وجهة النظر التي تستبعد أن تتحوّل اليابان إلى قطب كبير يقود العالم لأسباب عديدة، فإن هناك حقيقة مفادها أن أي عملاق اقتصادي لا بدّ وأن يضعف ويتراجع إذا ظلّ محصورا في إطار ضيّق، وبالتالي فهو يحتاج إلى توسيع دائرة قدراته البشرية وموارده الطبيعية، وهذا يستلزم توسعا جغرافيا خارج إطار حدود الدولة المعروفة ليتناسب كل ذلك مع حجمه الاقتصادي. ويبدو أن اليابان تدرك واقعها في هذا المجال وهي من هذا الباب لها العديد من الخلافات الحدودية مع جيرانها الصين وكوريا الجنوبية، وكان أن رافق موضوع كتاب التاريخ موضوع آخر أثار غضب الصين وهو قيام اليابان بمنح شركاتها النفطية الحق بالتنقيب عن النفط والغاز المحتملين فيما يسمى "خط الترسيم" في بحر الصين الشرقي، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في 13/4/25 إن هذا عمل استفزازي خطير ضدّ حقوق الصين وقاعدة العلاقات الدولية، وإننا ستتمسك بحق اتّخاذ المزيد من رد الفعل و إن قيام اليابان بفرض "خط الترسيم" الذي أعدته اليابان من جانب واحد على الصين له تداعيات خطيرة ولن نعترف به أبدا. وجاء تضامن كوريا الجنوبية مع الصين ليكشف عن تحولات خطيرة في موقف اليابان، فقد انتقد رئيس وزراء كوريا الجنوبية في نفس اليوم اليابان ادّعائها بامتلاك أراض تشويهها للتاريخ، وأضاف: "لن نتسامح أبدا بشأن أي ادعاء ياباني بامتلاك أراض تابعة لكوريا الشمالية"، في إشارة إلى جزر دوكو التي تبعد حوالي 89 كلم جنوب شرق جزيرة أوليونج بكوريا الجنوبية و كلم شمال غرب جزيرة أزكي اليابانية.

* المحور السياسي:

هناك مخاوف صينية من أن تكون اليابان تتصرف بهذا الشكل وهذه الطريقة في الآونة الأخيرة بدافع من الولايات المتحدة سيما وأن عناصر المواجهة بين الصين والولايات المتحدة لا يمكن أن تكون مباشرة لأنّها ستكون مدمرة، وتزداد هذه الشكوك بتزامن هذا التوتر

في العلاقات اليابانية الصينية مع اتهام الولايات المتحدة للصين وبالتحكم في عملتها الوطنية، وإن عدم تعويم العملة يستهدف إضعاف الدولار الأمريكي، كما أن التوتر تزامن مع الضغط الأمريكي والياباني على أوروبا لعدم رفع تصدير السلاح إلى الصين ودعم تايوان في موقفها نتيجة صدور قانون مكافحة الانفصال الصيني. فهناك أوساط صينية تعتبر أن الولايات المتّحدة تدفع اليابان لمضايقة الصين في عدد من القضايا لمحاصرتها عل ذلك يؤخر من تقدّمها ويعرقل نموها ويحفظ للولايات المتحدة وحليفها الاستراتيجي اليابان التفوق والنفوذ، وهذا ما يمكن استنتاجه من المواضيع الخلافية السياسية القوية مع الصين، والتي تدور حول الموقف الياباني من تايوان والحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن والعلاقات الأمريكية اليابانية القوية على حساب منطقة شرق آسيا.

فاليابان تدعم استقلال تايوان بشدة و كاد تكون من أكثر الدول فعالية في هذا المجال، ولا يمكن فهم الموقف الياباني من تايوان إلا في إطار العلاقة مع أمريكا والهدف من ذلك إضعاف الصين وتطويقها. هذا فيما يتعارض مطلب حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن مع الصين على اعتبار أن الأخيرة تعتبر أن اليابان ستكون سلاحا أمريكيا ضدّ الصين خاصّة إثر المساعي الأمريكية الحثيثة لإقناع اليابانين بتعديل دستورهم، ممّا يمكّنهم من عودة التصنيع العسكري واستحداث وزارة الدفاع غير الموجودة أصلا في اليابان بحكم الدستور والحق في استخدام القوة والانتشار في الخارج، وبالتالي دفع اليابان لأن تكون قوّة نووية (لأنّ جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين يحتكرون القوّة النووية بالإضافة إلى باكستان والهند وإسرائيل) في وجه الصين لاستنزافها في سباق تسلح تكون الولايات المتحدة الرابح الأساسي من ورائه.

وفي هذا الإطار اعتبرت صحيفة "الشعب" اليومية الصينية في 14/4/25 أنّ "هناك دولا أحق من اليابان لتكون عضوا دائما في مجلس الأمن، وأنه على اليابان أن تحل مسألة قديمة جديدة قبل النظر في مقعدها في مجلس الأمن، وهي: "أتودّ اليابان أن تكون دولة في الغرب أو في آسيا؟" في إشارة في التحالف الأمريكي الياباني القوي على حساب دول المنطقة.

* المحور الثابت: الاقتصاد

في ظل هذه المحاور المتغيرة والمتوترة كان هناك دائما محور ثابت لا بل متطّور إيجابيا في العلاقة بين البلدين ألا وهو المحور الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن العامل الاقتصادي تتفوق فيه اليابان إلى الآن مقارنة بالشق العسكري أو السياسي أو الديمغرافي للصين، إلا أن هناك توقعات من قبل مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي أن يساوي الناتج المحلي الصيني في العام 25 ذلك الذي في بريطانيا وفي عام 29 ألمانيا وفي 217 اليابان، وفي عام 242 الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بمعنى أن حتى العامل الاقتصادي فإنّ كفّته ستميل في المستقبل إلى الصين ولذلك فمن مصلحة اليابان تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين، إذ على الرغم من أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 18 مليار دولار، إلا أن الصين تراجعت من حيث كونها الشريك التجاري الأول للصين إلى المرتبة الثالثة بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فاليابان أولت التوتر في العلاقة بين البلدين أهمية بالغة خاصّة بعد أن هدّد الصينيون بمقاطعة البضائع اليابانية وحاولوا الضغط على الصين عندما قالوا إنها هي الخاسرة، مع العلم أن اليابان ستتضرر كثيرا في حال تمّ ذلك، وقد حاولت اللعب على أوتار المساعدات والتهديد بقطعها أو تخفيضها انطلاقا من أن الصين هي أكبر ثاني دولة مستقبلة للمنح اليابانية في العالم بعد اندونيسيا.

فعلى سبيل المثال حصلت بكين علي686 مليون دولار كمساعدات إنمائية من طوكيو في عام21، أما الاستثمارات اليابانية المباشرة في الصين فقد وصلت إلي مستوى غير مسبوق في عام 22 عندما وصلت إلى 2.6 مليار دولار. ولذلك يؤكد العديد من المراقبين السياسيين أن التوتر السياسي المتزايد يثير قلقا وعدم ارتياح في العديد من دوائر رجال الأعمال اليابانية، نظرا لأن هذا التوتر ينعكس بدوره علي فرص نمو الشركات اليابانية العاملة في السوق الصينية، ولكن في نفس الوقت يبدو أن العامل الاقتصادي هو الذي سيجمع الطرفين من جديد ويبدد التوتر في العلاقات الثنائية أو يؤخّر حسمها على الأقل.

للعودة للأعلى